



## العلاقات بين الدولة والمجتمع في زمن الكورونا:

### نظرة على العالم العربي

د. عمرو عادلي

باحث غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط

إن وصول فيروس كورونا المستجد إلى العالم العربي ضمن العديد من بلدان الجنوب العالمي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية يفتح الباب أمام إعادة التفكير في الكثير من المسلمات حول علاقة الدولة بالمجتمع بدءاً من آليات النظام السياسي، سلطوية كانت أم ديمقراطية، إلى قدرات الدولة المؤسسية في مجالات الخدمات العامة ليس فحسب الصحية بل بما يشمل التعليم والأمن والاتصال والإعلام والتشغيل والتموين وصولاً إلى علاقة الدولة كسلطة عامة بالاقتصاد وأي دور تنظيمي أو مباشر في إنتاج وتوزيع بعض السلع والخدمات يمكن لها أن تلعبه في فترات الأزمات والطوارئ.

هناك العديد من التحليلات التي ترصد وتتشرف آثار انتشار الفيروس والإجراءات المتخذة لمجابهته على الهيمنة الأيديولوجية للنيلبيرالية وإعادة تعريف علاقة الدولة بالاقتصاد على المستويين الوطني والعالمي وتقدير الأثر على العولمة ودرجات وأشكال الاندماج في التقسيم الدولي للعمل. أعتقد أنه من المبكر جدا الحديث عن مثل هذه التأثيرات دون الوقوف على امتداد وعمق الأزمة على المستوى العالمي، وهو ما سيتجلى في الشهور القليلة القادمة. علاوة على أن بعض التحليلات تحتوي على قدر كبير من المبالغة سواء في تقدير الآمال المعقودة على دور الأزمة في تحويل الهياكل السياسية والاقتصادية القائمة أو في المخاوف مما قد تلحقه بالعالم كما نعرفه من خسائر على نحو دائم يقارن بالكساد العظيم أو بالحربين العالميتين الأولى والثانية.

من ثم، فإن هذا المقال القصير يضم بعض الملاحظات والتأملات حول "الدولة" ودورها الحالي والمستقبلي في المنطقة العربية وطرق التفكير فيها بعد الانقضاء المأمول لهذه الأزمة.

مبدئياً، لا تحدث الكوارث سواء الطبيعية أو الوبائية أو تلك التي من صنع الإنسان في فراغ، بل تأتي في سياقات سياسية تعكس إرثاً مؤسسياً للدولة والمجتمع، وترتيبات سياسية واقتصادية وعلاقات اجتماعية وروابط بين المحلي والعالمي. ومن هنا تنتوع تجليات وتأثيرات الكوارث مهما كانت عالمية (كانتشار وباء واحد في أركان الدنيا الأربعة في توقيت واحد كما هو الحال اليوم) لتختلف من سياق إقليمي و وطني ومحلي إلى آخر. ومن هنا كانت فكرة المقال بالتركيز على الدول في المنطقة العربية. والدولة هنا ليست فكرة مجردة ولا مثال أعلى بقدر ما إنها جزء أصيل من واقع اجتماعي وسياسي بالغ التعقيد يحمل ميراثاً تاريخياً لتطور مؤسساتها وعلاقتها بالشرائح والطبقات والجهات كما يحمل معه أنماطاً تاريخية من التفاعل مع المحيط الخارجي إقليمياً كان أو عالمياً سواء أكان قديماً راجعاً إلى فترات التأسيس الأولى أو مستجداً كالثورات الشعبية العربية قبل أقل من عقد، وما تلاها من صراعات أهلية ودولية بالوكالة وتداعياتها الإقليمية.

تماماً كرواية "المدنوبون" لنجيب محفوظ عندما كشفت تحقيقات النيابة في حادث قتل ممثلة لعوب عن جرائم ارتكبها الجميع تقريباً لا علاقة لها بجريمة القتل، فإن استثناء الفيروس وإجراءات مواجهته تأتي كاشفة عن علاقات وأنماط تفاعل راسخة في المجتمعات العربية فيما يتصل بالدولة كسلطة عامة تدعي احتكار العنف القانوني وترتبط سلوك السلطة بتوخي مفهوم ما "للخير العام". ثم يأتي طارئ كالوباء فيختبر هذه البنى المؤسسية وتلك العلاقات الثابتة فيظهر فيها نقاط قوة ونقاط ضعف ويفتح الباب أمام التغيير في التفاعلات والتحول في التفكير فيها.

### الدولة القوية في مقابل الدولة السلطوية

تشير الأزمة الحالية شجوناً حول نقاش دار في السوسيولوجيا السياسية حول الدولة العربية منذ التسعينيات مع كتاب نزيه أيوبي بالغ التأثير "تضخم الدولة العربية"، وكيف أنه رأى أن الدولة في العالم العربي هي نموذج لدولة تجمع بين السلطوية القائمة على استقلال كبير لمن هم في السلطة عن مجتمعاتهم وقدرتهم على ممارسة القمع وفي بعض الأحيان العنف واسع النطاق من أجل الاحتفاظ بالسلطة أو فرض خيارات النخب الحاكمة على الأغلبية، وبين ضعف في هياكل تلك المؤسسات رغم كل إدعاءاتها الأيديولوجية بغير ذلك، ما يجعل هذه الدول سلطوية وضعيفة في آن واحد، وليس أبلغ من الضعف عدم القدرة على التغلغل في

العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتوجيه السلوك فيها. تحدث أوبوي قبل ثلاثة عقود تقريباً عن ضعف القدرة على تحصيل الضرائب، واليوم تظل علينا اللارسمية كعلامة واضحة لا فحسب على الفقر والبطالة المقنعة وحاجة الملايين في العالم العربي (والجنوب العالمي بشكل عام) للالتحاق بالسوق من خلال التشغيل الذاتي تارة أو التوظيف في وظائف غير منتظمة تارة أخرى في قطاعات ذات إنتاجية منخفضة تخلو من أي أمان وظيفي أو حماية اجتماعية، إنما كذلك بشكل يكشف عن محدودية قدرات تلك الدول في تنظيم اقتصاداتها بما يترك 40 أو 50% من الناتج والتشغيل والاستهلاك خارج رصد وتسجيل وتنظيم آليات الدولة وقوانينها. وتقف اللارسمية بما تحمله من إرث اقتصادي ومؤسسي وسياسي عانقا رئيسياً أمام جهود تنسيق التصدي للوباء لأنها تظهر بجلاء أن السلطوية وحدها لا تكفي وأن هياكل الاقتصادات هذه التي أنتجت كل هذه الوظائف والأنشطة ضعيفة الإنتاجية محدودة الأجر وبالغة الهشاشة سوف تعود لتطاردها الدول العربية (على الأقل غير النفطية لأن تلك النفطية توزع على مجتمعاتها ولا تحظى عادة بعدد كبير من السكان من الأصل كحال بلدان مجلس التعاون الخليجي ما يجعل مهماتها أسهل نسبياً).

إن التحدي الآن يبدو أكبر من أي مرحلة سابقة بما فيها فترات الحروب والانفضاض الشعبية في العالم العربي، لأنه يصيب صلب علاقة الدولة بالمجتمع على نطاق هو الأوسع على الإطلاق من غير ذي سابقة على وجهين: الوجه الأول أن التنسيق لمواجهة الفيروس يمس قدرة السلطة العامة على التحكم في سلوك أفراد المواطنين لا قطاعات دون أخرى ولا مناطق دون أخرى، وهو أمر ينطوي على الكثير من التحديات لا فحسب للقدرات المادية والبشرية لأجهزة الدولة إنما كذلك لشرعية الدولة ومصداقيتها في مواجهة عموم الناس، والذين طالما كانوا مهمشين ومحل إقصاء من توزيع السلطة والثروة على حد سواء، وهذا هو الوجه الثاني إذ يوضع الضغط الآن ودفعة واحدة على قدر الثقة التي تتمتع بها أجهزة الدولة حتى يمكن لها أن تجمع المعلومات المطلوبة لا فحسب عن الإصابات بل عن التحركات والتفاعلات اليومية الدقيقة بين الأفراد والعائلات، وأن تلقى أجهزة الدولة تعاوناً في إتاحة المعلومات ثم قبول القرارات المبنية عليها وبناء سلوك الملايين استناداً لها.

إن هذه هي لحظة الحقيقة للكثير من الدول في العالم بشكل عام، ولكن يزداد الضغط في العالم العربي خاصة حيث أكبر تركيز للسلطويات في العالم، ما لا يسمح بمساحة كبيرة من الثقة والتعاون في الوقت الذي تنحصر فيه تقريباً أي فرص للتنسيق الواسع في السلطة العامة، وهو ما ينقلنا إلى الوجه الآخر لفراغ التحدي الحالي للدول وهو أن استشرى الوباء يتطلب طبقة للخبرات شرق الآسيوية عزلاً اجتماعياً وتباعداً وتعطيلاً للعديد من الأنشطة اليومية الاقتصادية كانت أو اجتماعية، ويعني هذا تعليقاً يقصر أو يطول للآليات الاجتماعية البديلة للدولة التي تمكن منها ملايين الفقراء والمهمشين من كسب قوت اليوم ومن مراكمة الموارد اليسيرة ومن تنظيم أنفسهم في عشوائيات المدن وأحيائها الفقيرة أو في القرى البعيدة. فتأتي الأزمة اليوم وتضغط بثقلها كله على تلك الآليات التي عملت طيلة عقود في البلدان العربية وغيرها في الجنوب العالمي (وفي الشمال أيضاً بالمناسبة كما توضح الأزمة الحالية من ملايين العاملين المؤقتين وغير المنتظمين في الولايات المتحدة على سبيل المثال لا الحصر)، فتلقي العبء كله الذي تخففت منه الدول عقوداً طويلة عن عمد أو عن غير عمد – تضعه كله مرة واحدة على أكتافها بدءاً من البحث عن موارد لتقديم ما يشبه دخولا معممًا سواء نقدية أو في صورة سلع غذائية لعموم المواطنين في فترة الأزمة، والتي قد تطول، ومروراً إلى البحث عن قنوات وسبل الوصول إلى العائلات والمجتمعات المهمشة لصرف السلع أو البدلات النقدية ووصولاً إلى التفتيش عن وسائل للتنسيق والتواصل مع القواعد العريضة من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والمنشآت والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر المتناثرة هنا وهناك، والتي طالما عملت في الاقتصاد غير الرسمي، ولم تعبأ بها الدولة ولم تعبأ هي بها فإن الوقت للتوصل إلى حلول عملية في وقت قصير للغاية لعمال الورش وللموظفين ذاتياً من أهل الحرف وللعمالة الهشة في قطاعات هامشية حتى لا يضطر هؤلاء إلى خرق العزل أو تحديه جهاراً حتى لا يموتوا جوعاً قبل أن يقتلهم الفيروس.

تكمن المشكلة في أن لحظة التصدي للفيروس هي بمثابة كشف حساب لعلاقات وقدرات مؤسسية للدول تستند إلى ما هو قائم بالفعل لأنه ببساطة شديدة لا يمكن بناء علاقات وأنماط تفاعل بين ليلة وضحاها بل تنطلق مما هو موجود بالفعل. ومن هنا تتمايز السياقات الوطنية وربما المحلية (أي دون الوطنية بين جهة وأخرى ومدينة وأخرى داخل الدولة عينها) في الرد على التحدي الواحد. فالدول التي راكمت لا فحسب أسرة المستشفيات وأجهزة التنفس والمهارات البشرية للأطباء والممرضين إنما علاقات وترتيبات ومؤسسات تسمح بالتنسيق والتعبئة والتواصل على نطاق واسع مع مجتمعاتها هي الدول التي يقدر لها أن تقوم بمهام أفضل في مناهضة هذا الوباء والتغلب على آثاره في أقرب وقت ممكن، والدول التي لم تراكم هذه القدرات والموارد فحفظها أقل.

**الاحتفاء بسلطوية الصين الناجحة وبما يبدو فشلاً للديمقراطية العالمية**

من هنا يأتي الهيام والتوهم بالصين كسلطوية ناجحة لا فحسب في الخطابات الرسمية للحكومات والنظم العربية المتصدية للفيروس بل في أوساط اجتماعية تأمل أن تنال الجانب الإيجابي من السلطوية كما في الصين بدولة قمعية بل وشمولية ولكنها قادرة على إدارة اقتصاد تنافسي ناجح، وتملك مؤسسات عامة أمنية وصحية وتعليمية وخاصة بالبحث العلمي تمكن من حصر الفيروس والتحكم في الحيوانات اليومية لحرثيا مئات الملايين من البشر في بلد قاري المساحة. وفي مقابل هذا، دغدغت الأزيمة ونجاح الصين في التصدي لها (حتى الآن) المشاعر المناهضة لما يسمى بالغرب وما يحمله من قيم كالديمقراطية والحرية الفردية، فتلك الدول تحديدا مثل إيطاليا وإسبانيا هي التي لا تبدو قادرة على تنظيم سلوك مواطنيها لاحترام الحظر، ولا تحتمل نظمها الصحية التدفق الهائل لكبار السن والعجزة الذين باتوا يموتون يوميا بالمئات، وليس الوضع في الولايات المتحدة بأفضل كثيرا في ضوء تخبط إدارة ترامب، وغياب الأولويات بين الحرص الجشع في حفظ نمو الاقتصاد وبين إنقاذ صحة الملايين من خطر الإصابة بالوباء وربما يموت مئات الآلاف حال عدم اتخاذ أي إجراء يذكر. وهو مرة أخرى تذكير لمدى غلبة النيوليبرالية بما حملته من ترجيح لكفة رأس المال المتحرر من أي هم وطني و أي اعتبار لشيء غير الربح السريع والمستمر في أي ظرف وإلا انهارت أسواق المال ومحقت قيم بين ليلة وضحاها في مقابل نموذج رصين لرأسمالية تقودها الدولة (للعجب يقودها الحزب الشيوعي لينيني التركيب).

إن هذه اللحظات التي يبدو فيها أن غالب المواطنين العرب يعيشون في دول ضعيفة وسلطوية، وهو تحليل قديم ولكنه يفرض نفسه مجددا، وقد لا يكون مفيدا في اللحظة الراهنة مع طرق الوباء على الأبواب، والحاجة إلى التنسيق الجماعي للتصدي له ولتقليل خسائره ومخاطره، ولكنه في الأغلب حال ما طالبت الأزيمة لعدة شهور على مستوى العالم بالتزامن، أن تجعل من وعي المواطنين العاديين الحاصلين على قسط من التعليم، يعيشون في عالم شبيه بدراسات النظم السياسية المقارنة بحيث يكون التصدي للوباء مدخلا لمقارنة القدرات المؤسسية بين دولة وأخرى، وإقليم وآخر في شمال وجنوب العالم. وقد يفتح هذا الباب أمام إعادة تعريف كيف ترتبط شرائح عدة بالدولة وبالسوق، وبما يفتح الباب أمام إعادة إدراج أنفسهم في مؤسسات تقدم حدودا دنيا للرعاية الصحية أو التأمين أو على الأقل تعديل الترتيبات القائمة التي يبدو أنها لا تسمح إلا بتعميق الهشاشة وعدم الأمان دون تحقيق ما يرجى في النمو الاقتصادي بعيد المدى أو تحسن فرص التشغيل وشروطه ومستويات المعيشة.